

من وزير الإقتصاد والمالية
إلى

N° 1836

05/11/2014

الموضوع : حول قاعدة الأداء على القيمة المضافة.

المرجع : مکتوبك بتاريخ 24 أكتوبر 2014.

وبعد،

تبعاً لمکتوبك المشار إليه بالمرجع أعلاه و الذي أفدت بمقتضاه أن الوكالة العقارية الصناعية تتولى في إطار نشاطها بيع الأراضي التي قامت بالتفويت فيها لفائدة حرفائها لتهيئتها كمناطق صناعية و ذلك على إثر إسقاط حقهم في إستغلال هذه الأراضي بإعتبار عدم إحترام الشروط المتعلقة بهذه العملية. كما أفدت بأن الوكالة تتولى إرجاع ثمن شراء الأراضي بعد طرح نسبة 10% من هذا الثمن. و طلبت معرفة النظام الجبائي في مادة الأداء على القيمة المضافة المتعلقة بهذه المبالغ.

جواباً يشرفني أن أحيطك علماً أنه بإعتبار تمتع الوكالة العقارية الصناعية بالإعفاء من الأداء على القيمة المضافة في إطار المهام الموكولة لها و بإعتبار أن القانون عدد 31 لسنة 1997 المؤرخ في 20 ماي 1997 المتعلقة بتتقيح و إتمام القانون عدد 37 لسنة 1991 المؤرخ في 8 جوان 1991 المتعلقة بإحداث الوكالة العقارية الصناعية قد نص على أن الوكالة العقارية الصناعية تتولى بعد إسقاط حق حرفائها في الأراضي و العقارات إرجاع ثمن شراء المقاسم و كذلك قيمة البناءات و التهيئة التي تحملها الباعث بعد طرح نسبة 10% من المبلغ الجملي، فإن المبالغ المتعلقة بهذا الإقتطاع تعتبر رقم معاملات تم تحقيقه في إطار المهام الموكولة للوكالة المذكورة و بالتالي تنتفع بالإعفاء من الأداء على القيمة المضافة.

وتقبلي، سيدتي فائق عبارات الإحترام والتقدير.

والسّلام
عن وزير الإقتصاد والمالية
ويتفويض منه
المدير العام للإعتمادات
والتشريع الجبائي
الإمضاء : حبيبة جراد اللواتي